NPT/CONF.2020/PC.III/SR.6

Distr.: General
12 May 2019
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الثالثة

نيويورك، ٢٩ نيسان/أبريل – ١٠ أيار/مايو ٢٠١٩

محضر موجز (جزئي)* للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٥:٠٠

الرئيسة: السيدة فان ديلين (نائبة الرئيس) . . . . . (هولندا)

ثم: السيد سيد حسين (الرئيس) . . . . . (ماليزيا)

المحتويات

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (*تابع*)

* لم يُعدّ محضر موجز لبقية الجلسة.

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

19-07118X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في غياب السيد سيد حسين (ماليزيا)، تولت السيدة فان ديلين (هولندا)، نائبة الرئيس، رئاسة الجلسة.

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٥.

مناقشة عامة للمسائل المتعلقة بكل جوانب عمل اللجنة التحضيرية (*تابع*)

١ - **السيد فو** كونغ (الصين): تكلم باسم الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، فقال إنه، نظراً لتزايد عدد التحديات التي تواجه النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم انتشاره، اجتمعت الدول الحائزة للأسلحة النووية عدة مرات منذ تموز/يوليه ٢٠١٨ في محاولة لتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار. وقد توصلت، في مؤتمرها الرسمي الثامن، الذي عُقد في بيجين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، إلى عدد من التفاهمات المشتركة.

٢ - فأولا، تعهدت بتقاسم المسؤولية عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الصدد، سلمّت بأن البيئة الأمنية الدولية الراهنة تواجه تحديات شديدة وأن الحفاظ على علاقات سليمة مع بعضها البعض أمر ذو أهمية كبيرة لحل المشاكل الاستراتيجية العالمية. كما اتفقت على أن تظل موضوعية في تقييمها للنوايا الاستراتيجية لبعضها البعض، وتعزز الحوار بشأن السياسات والعقائد النووية، وتنهض بالثقة المتبادلة الاستراتيجية، وتحافظ على الأمن المشترك، وتبذل كل جهد ممكن للحد من المخاطر النووية، لا سيما تلك النابعة من سوء الفهم وسوء التقدير. وتعهدت أيضا بصون الهيكل القائم لتحديد الأسلحة على الصعيد الدولي وبالامتثال لجميع الاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة؛ وأكدت من جديد التزامها بضمانات الأمن السلبية والإيجابية القائمة وأعربت عن استعدادها لإعادة بدء المشاورات بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك)، ومواصلة الضغط من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

٣ - ثانيا، تعهدت الدول الحائزة للأسلحة النووية بأن تحمي بصورة مشتركة نظام معاهدة عدم الانتشار. وأكدت، في ذلك الصدد، أن المعاهدة هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ومكوّن هام من مكونات الهيكل الأمني الدولي. وأكدت مجددا التزامها بالتقيد بجميع أحكام المعاهدة، وتعزيز عالميتها، والعمل على جعل البيئة الأمنية الدولية أكثر مؤاتاة لمواصلة إحراز تقدم بشأن نزع السلاح النووي. والهدف هو تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية مع كفالة الأمن غير المنقوص للجميع، من خلال عملية تدريجية. ووافقت على بذل كل جهد ممكن لالتماس حلول سلمية ودبلوماسية للتحديات التي تواجه نظام عدم الانتشار النووي وعلى دعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جهودها الرامية إلى تعزيز نظام الضمانات في إطار ولايتها. كما وافقت على تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة النووية؛ وتحسين التنسيق والتعاون بشأن السلامة النووية والأمن النووي؛ وتقديم التقارير الوطنية في الوقت المناسب لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠ والعمل معاً لإنجاح المؤتمر.

٤ - ثالثا، اتفقت الدول الحائزة للأسلحة النووية على استخدام منبرها للتعاون من أجل تعزيز الحوار والتنسيق، وذلك تسليما بأثر التفاعل فيما بين البلدان الكبرى على البيئة الأمنية الدولية، والنظام العالمي، وثقة المجتمع الدولي. واتفقت، في ذلك الصدد على مواصلة حوارها الاستراتيجي بشأن السياسات والعقائد النووية وتعزيز التنسيق بينها في عملية استعراض المعاهدة. وأكدت من جديد دعمها للصين في قيادة المرحلة الثانية من عمل فريقها العامل المعني بوضع مسرد للمصطلحات النووية الرئيسية، وأعربت عن ترحيبها بعرض المملكة المتحدة استضافة مؤتمرها الرسمي المقبل في عام ٢٠٢٠.

٥ - وأضاف قائلا إن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد جددت، منذ المؤتمر الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، تفاعلها مع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن البروتوكول الملحق بمعاهدة بانكوك. وتفاعلت أيضا مع دول غير حائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال تقديم إحاطة إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن نتيجة مؤتمرها الذي عُقد في عام ٢٠١٩، وهو ما مثّل المرة الأولى في التاريخ التي أعربت فيها عن آرائها الجماعية لأعضاء مؤتمر نزع السلاح. كما اجتمعت بأعضاء مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح لتبادل الآراء بشأن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار. وعقد أيضا سفراؤها لنزع السلاح عدة جولات من المشاورات في جنيف واتفقوا على تعزيز دور المعاهدة في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وعلى دعم دور المعاهدة في التنمية العالمية من خلال مبادرات عملية وفعالة تعزز استخدام الطاقة النووية بما يعود بالنفع على الجميع.

٦ - واستطرد قائلا إن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد اتفقت، في اجتماع عُقد في البعثة الدائمة للصين في نيويورك في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، على إجراء مشاورات على مستوى الخبراء بخصوص إمكانية عقد اجتماع جانبي مشترك أثناء المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، تناقش فيه الدول الحائزة للأسلحة النووية سياساتها وعقائدها النووية. كما اتفقت على دراسة سُبل تعزيز التعاون بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية، والأمن النووي، والسلامة النووية من خلال فريق ''أصدقاء للرئيس'' يتخذ من فيينا مقراً له. وأخيراً، اتفقت تلك الدول على أن تدفع قدُما المناقشات الموضوعية بشأن المسائل التقنية المتعلقة بمعاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في إطار مؤتمر نزع السلاح.

٧ - **السيدة بوبي** (غانا): قالت إن البيئة السياسية المستقطبة الراهنة، وتزايد دور الجهات الفاعلة من غير الدول، والتهديدات الجديدة والناشئة للسلام والأمن هي أمور تجعل تعددية الأطراف أداة حيوية للسعي إلى نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين العالميين. ويمثل اندلاع سباق تسلح نووي جديد والاستعمال غير المقصود للأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل احتمالين حقيقيين من شأنهما أن يسفرا عن خسائر فادحة في الأرواح ودمار وأضرار طويلة الأجل للصحة البشرية وللبيئة. ومن اللازم أن يمتثل المجتمع الدولي على وجه السرعة لمعاهدة عدم الانتشار وغيرها من معاهدات وصكوك نزع السلاح الهامة.

٨ - وأكدت أن المعاهدة هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولكن هدفه الأسمى المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية قد ثبت أنه أمر بعيد المنال. كما أكدت ضرورة أن تعيد الدول الأطراف تأكيد التزامها بنتائج المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ وأن تنفذ الخطوات والإجراءات المتفق عليها من أجل إعادة الطمأنينة والثقة اللازمتين لتحقيق تقدم مجدٍ صوب نزع السلاح العام الكامل. وقالت إن غانا تحث الدول الأطراف على إظهار ما يلزم من إرادة ومرونة سياسيتين للتغلب على الصعوبات التي أدت إلى فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، وتدعو الدول غير الأطراف إلى توقيع المعاهدة باعتبارها دولا غير حائزة لأسلحة نووية. وينبغي، بطبيعة الأمر، عدم استخدام هدف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين كأساس لإنكار حق جميع الدول غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

٩ - واسترسلت قائلة إن السبيل الوحيد لضمان الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هو حظرها تماما. ولذا فقد وقّعت غانا على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمّل وتعزز معاهدة عدم الانتشار فيما يتعلق بالأثر الإنساني والبيئي لأي استخدام للأسلحة النووية، وهي بصدد عملية التصديق عليها. كما أن اعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندابا) قد ساهم مساهمة كبيرة في الهدف الشامل المتمثل في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية. ويدعو وفد بلدها جميع أصحاب المصلحة إلى مواصلة العمل في سبيل جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية.

١٠ - وتابعت كلامها قائلة إنه نظرا لأهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالنسبة لنظام عدم الانتشار النووي، ينبغي لجميع الدول التي لم توقّع وتصدّق بعد على تلك المعاهدة، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، أن توقعّ وتصدّق عليها دون إبطاء. وينبغي أن تبدأ مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمكن التحقق منها، وهي معاهدة ستتناول المخزونات الحالية وتحظر إنتاج جميع المواد الانشطارية في المستقبل، من أجل تحقيق نزع السلاح النووي.

١١ - وأكدت أن الأمم المتحدة تؤدي دورا محوريا في التصدي للتحديات العالمية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وأعربت عن ترحيب غانا بخطة الأمين العام لنزع السلاح وبجهوده الرامية إلى حماية العالم والأجيال المقبلة من التهديد الوجودي الذي تمثله الترسانات النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. كما أعربت عن أمل غانا في ألا تسمح الدول الأعضاء بأن تطغى المصالح المتسمة بقصر النظر والسعي إلى اكتساب القوة المهيمنة على هدف تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النووي على نحو كامل ويمكن التحقق منه. واختتمت كلمتها مؤكدة أن سباق التسلح النووي لن يكون فيه فائزون وأن الدول ينبغي أن تتصرف بشكل جماعي لوقفه.

١٢ - **السيد سوخي** (منغوليا): قال إن إحراز تقدم صوب نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية أمر أساسي لتعزيز السلام والأمن الدوليين. وتسهم منغوليا في هذا الصدد بتعزيز مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية كوسيلة فعالة لضمان

الأمن الوطني وتعزيز الاستقرار وبناء الثقة في منطقتها. وقد اعتُرف بذلك المركز دوليا، بما في ذلك من قِبَل الجمعية العامة، التي تسلط الضوء عليه في قراراتها التي تصدر كل سنتين.

١٣ - وأكد أن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وأنه من اللازم لهذا السبب أن تتقيد الدول الأطراف تقيدا تاما بالتزاماتها بموجب المعاهدة وبالوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضها. وقال إنه نظرا لفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الجزء الموضوعي من وثيقته الختامية، من اللازم أن تبذل الدول الأطراف جهدا أكبر أثناء دورة الاستعراض الراهنة من أجل تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

١٤ - وأكد أيضا أن حيوية معاهدة عدم الانتشار لا يمكن الحفاظ عليها إلا بإعطاء أولوية متساوية لركائزها الثلاث المتمثلة في نزع السلاح النووي، وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وقال إنه نظرا لحالة الجمود الراهنة بشأن نزع السلاح النووي، من اللازم أن تعزز الدول الحائزة للأسلحة النووية ركيزة عدم الانتشار بتنفيذ المادة السادسة من المعاهدة. كما أن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ أمر ضروري لفعالية نظام عدم الانتشار وإمكانية التحقق منه، لأنه سيقيّد التطوير المتواصل للأسلحة النووية ويعزز المادة السادسة. وينبغي تنفيذ جميع تدابير نزع السلاح امتثالا لمبادئ الشفافية واللارجعة والقابلية للتحقق. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تحد الدول الحائزة للأسلحة النووية من دور الأسلحة النووية في سياساتها الأمنية والعسكرية وأن تخفّض الوضع التعبوي لمنظومات أسلحتها النووية وذلك للحد من خطر حدوث كارثة نووية.

١٥ - وقال إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستحق الثناء لعملها في مجال التحقق من امتثال الدول الأطراف لتعهداتها بشأن عدم الانتشار النووي ودعمها لها في إعمال حقها غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية. وتسهم الوكالة في تنفيذ المعاهدة وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال برنامجها للتعاون التقني، لا سيما من خلال مشاريعها بشأن الأغذية والزراعة، والجيولوجيا، والصحة.

١٦ - **السيدة مولدوبيسابيفا** (قيرغيزستان): قالت إن استخدام الأسلحة النووية هو أخطر تهديد البشرية. ولذا من اللازم أن تتخذ الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار تدابير لمنع جميع جوانب انتشار الأسلحة النووية ولتعزيز نزع السلاح النووي. وتمثل المعاهدة أحد أكثر الصكوك الدولية أهمية وفعالية في ذلك الصدد.

١٧ - وأكدت أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل وسيلة فعالة لتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار. وأشارت إلى أن دول وسط آسيا قد وقّعت معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا (معاهدة سيميبالاتينسك) في عام ٢٠٠٦ بهدف أن تحقق في نهاية المطاف إزالة الأسلحة النووية ونزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وقالت إن تلك المعاهدة قد ساعدت على تعزيز نظام عدم الانتشار النووي، والنهوض بالتعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وفي إصلاح بيئة الأقاليم التي تضررت من التلوث الإشعاعي، وتحسين السلام والأمن الإقليميين والدوليين. وتُعتبر المنطقة فريدة من حيث أنها تضم دولة كانت لديها في السابق أسلحة نووية. كما أنها أول منطقة من نوعها في نصف الكرة الأرضية الشمالي والأولى التي أنشئت في بقعة تتشاطر حدودا طويلة مع دولتين لديهما أسلحة نووية. ومن الجدير بالذكر أيضا أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد وقّعت جميعها البروتوكول الملحق بمعاهدة سيميبالاتينسك في الوقت ذاته.

١٨ - وأضافت قائلة إن قيرغيزستان تولي أهمية كبيرة للتخفيف من العواقب البيئية لاستخراج اليورانيوم والأنشطة الأخرى المرتبطة بدورة الوقود النووي وإنتاج الأسلحة النووية. وقد اشتركت، في ذلك الصدد، في تقديم قرار الجمعية العامة ٧٣/٢٣٨، الذي اعتُمد بالإجماع، بشأن دور المجتمع الدولي في درء الخطر الإشعاعي في وسط آسيا. وقالت إن وفد بلدها يدعو جميع الحكومات والمنظمات الدولية التي لديها الخبرة ذات الصلة إلى المساعدة في إزالة الملوثات المشعّة والتخلص منها وإصلاح المناطق المتضررة في وسط آسيا.

١٩ - واسترسلت قائلة إن التعليم والتدريب يؤديان دورا محوريا في تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وقيرغيزستان على استعداد للعمل مع الدول الأطراف الأخرى المعنية على وضع خطوات عملية وتعزيز التنفيذ التام للتوصيات الواردة في دراسة الأمم المتحدة عن التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار (A/57/124). واختتمت كلمتها قائلة إن آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف، والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات

الأكاديمية، والبرلمانيون، ووسائط الإعلام، تؤدي جميعها دورا هاما في تعزيز هدف نزع السلاح النووي.

٢٠ - **السيدة بليبيته** (ليتوانيا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار ما زالت تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار وتؤدي دورا أساسيا في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وتمثل الركائز الثلاث للمعاهدة آلية دولية أساسية يجب الحفاظ عليها وتعزيزها وتحسينها عالميا بكل الوسائل. وتعتقد ليتوانيا، بوصفها دولة غير حائزة لأسلحة نووية، أن من اللازم اتباع نهج شامل وتدريجي في نزع السلاح النووي لتهيئة بيئة تفضي إلى مواصلة مفاوضات نزع السلاح النووي. وينبغي أن يستند ذلك النهج إلى مبادئ الفعالية، والقابلية للتحقق، والاستقرار الدولي، والأمن غير المنقوص للجميع. وقد كانت الترتيبات النووية لمنظمة حلف شمال الأطلسي متسقة دائما اتساقا تاما مع معاهدة عدم الانتشار، لأن تلك المعاهدة قد جرى التفاوض عليها والانضمام إليها بهدف رئيسي هو الحيلولة دون استمرار انتشار الأسلحة النووية والحفاظ على السلام والاستقرار.

٢١ - وأضافت قائلة إن الدول الأطراف ينبغي أن تتصرف بمزيد من الإحساس بالمسؤولية من أجل الحفاظ على النظام الدولي القائم على القواعد وتعزيزه بالنظر إلى التحديات التي تواجه النظام الدولي لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وهيكل عدم الانتشار. ومن أمثلة هذه التحديات زوال المعاهدة التي كانت مبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفهما المتوسط المدى والقصيرة المدى (معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى) نتيجة لانتهاكات الاتحاد الروسي المستمرة لتلك المعاهدة. ويمثل نظام القذائف الروسي 9M729 (SSC-8)، القادر نوويا والصعب اكتشافه، انتهاكا لتلك المعاهدة. وبإمكان الاتحاد الروسي الحفاظ على المعاهدة بالعودة إلى الامتثال التام والذي يمكن التحقق منه. ويمثل انتهاك الاتحاد الروسي لمذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست) تحديا آخر. فقد انتهك الاتحاد الروسي الالتزامات التي تعهد بها إلى جانب الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بأن يحترم استقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها الدولية. وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ترى ليتوانيا أنه يجب الإبقاء على نظام الجزاءات القائم إلى أن يدلل ذلك البلد على أنه قد عَكَسَ مسار طموحاته النووية.

٢٢ - وأعربت عن تأييد ليتوانيا لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكرا ولبدء المفاوضات فورا في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وأشارت إلى الدور الهام الذي يؤديه فريق الاتصال المعني بالأمن النووي في الحماية المادية للمواد النووية والمشعة، مؤكدة أن أمن المواد والمرافق النووية والمشعة يلزم تحسينه على نطاق العالم.

٢٣ - **السيد تن – باو** (غيانا): قال إنه ليس واضحا ما إذا كان المجتمع الدولي قادرا على صوْغ مسار مشترك للحفاظ على السلام والأمن الدوليين، نظرا لتقلب الحالة الأمنية الدولية الراهنة. ومع استعداد الدول الأطراف لانعقاد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، تلزم قيادة مسؤولة والتزام متجدد بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وتشعر غيانا بالقلق بوجه خاص إزاء الاتجاه نحو تحديث الترسانات النووية ونظم إيصالها وإزاء الاستخدام المستمر للأسلحة النووية في العقائد العسكرية؛ والتطورات الأخيرة التي تشير إلى احتمال حدوث سباق تسلح نووي متجدد؛ وتزايد خطر استخدام الأسلحة النووية والدمار الذي سينجم عن ذلك الاستخدام.

٢٤ - وأكد أن لجميع الدول دورا في كفالة تحقيق نزع السلاح النووي التام الكامل. وقال إنه من الحيوي لذلك السبب أن تدعم الدول التطبيق الفعال للصكوك القانونية التي يتألف منها نظام نزع السلاح النووي، ويحث وفد بلده على اتخاذ إجراءات مسؤولة في ذلك الصدد. وتعني الإجراءات المسؤولة اتخاذ الخطوات اللازمة لسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ مع كفالة إعلان مناطق إقليمية في جميع أنحاء العالم مناطق خالية من الأسلحة النووية والتزام البلدان الواقعة ضمن تلك المناطق بالحفاظ على تلك المناطق كمناطق خالية من الأسلحة النووية. وغيانا جزء من منطقة من هذا القبيل، أنشأتها معاهدة حظر التجارب النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، وتؤيد إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية حيثما تلزم. وتعني أيضا الإجراءات المسؤولة الرغبة في سد الفجوات القائمة في هيكل نزع السلاح النووي. ويسلم وفد بلده، في ذلك الصدد، بالريادة التي أظهرتها الدول التي أتاحت اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. فتلك المعاهدة تمثل عنصرا هاما في هيكل نزع السلاح النووي وينبغي للدول أن تركز جهودها على السعي إلى تحقيق عالميتها.

٢٥ - وأعرب عن أمل وفد بلده في أن تُجبر الحالة الأمنية الدولية السائدة الدول الأطراف على تقديم توصيات قوية إلى المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ تندرج ضمن جميع ركائز معاهدة عدم الانتشار. وأكد في ختام كلمته أهمية عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز استخدام التكنولوجيات النووية بطريقة سليمة ومأمونة وسلمية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات في البلدان النامية مثل غيانا.

٢٦ - **السيد توفار** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن بلده قد انضم إلى المعاهدة في عام ١٩٦٨ بأمل أن يتحقق نزع السلاح وعدم الانتشار في أقصر وقت ممكن. وما برحت هذه الأهداف بعيدة المنال عن الدول الأطراف. وتمثل المعاهدة حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين الدوليين واستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. وقد ساعدت النتائج الإيجابية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ على تعزيز تصميم بلدان كثيرة، من بينها الجمهورية الدومينيكية، على الإسهام على نحو بنّاء في وضع خطة لنجاح المؤتمرات الاستعراضية المقبلة.

٢٧ - وأضاف قائلا إنه منذ المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، زاد الإنفاق العسكري وأبقت الدول الحائزة للأسلحة النووية على ترساناتها. وفي الوقت ذاته، كانت الدول بطيئة في تنفيذ الخطوات العملية للوفاء بالالتزامات المتعلقة بنزع السلاح البالغ عددها ١٣ خطوة. ومن الضروري، فيما يتعلق بالدورة المقبلة، معالجة تخفيض الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف؛ ودخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ؛ وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويُعتبر إبرام اتفاقات بين تلك المناطق والدول الحائزة للأسلحة النووية بمثابة تدبير من تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، يمكن أن تشهد عليه الجمهورية الدومينيكية بوصفها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يبدأ في إجراء مناقشات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكون غير تمييزية، ومتعددة الأطراف، ويمكن التحقق منها.

٢٨ - واستطرد قائلا إن الدول الأطراف، ولئن كان لديها الحق في تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية بموجب المادة الرابعة من المعاهدة، فإن عليها أيضا مسؤولية أن تكفل الأمن النووي. ويرحب بلده بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار الذي يهدف إلى حل المسائل موضع الاهتمام المشترك، ويدرك أن للوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً أساسيا يجب أن تقوم به في ذلك الصدد. ومما لا شك فيه أن المؤتمرات الاستعراضية، وكذلك العملية الراهنة، قد ساهمت في اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، وهي أول صك قانوني ملزم دوليا بشأن نزع السلاح، يمكن أن يرسي الأساس لإزالة الأسلحة النووية. وتشجع الجمهورية الدومينيكية الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن، مثلما هي بصدد القيام بذلك.

٢٩ - واختتم كلمته قائلا إنه يلزم، أخيراً، اتخاذ تدابير لإذكاء الوعي بالعواقب الإنسانية الكارثية التي ستنجم عن استخدام الأسلحة النووية، وإنه ينبغي التماس لا مشاركة الحكومات فحسب، بل أيضا زيادة مشاركة المجتمع المدني، مؤكدا أن هدف وضع خطة لإيجاد عالم آمن وسلمي أمر يمكن تحقيقه.

٣٠ - **السيدة بيكلز** (ترينيداد وتوباغو): قالت إن الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ستسهم إسهاما كبيرا في السلام والأمن الدوليين. ويشكل استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن استعمال الأسلحة النووية لتسوية النزاعات، لأن القيام بذلك سيؤدي حتماً إلى ضمان التدمير المتبادل ووفاة ملايين من البشر. وأكدت أن حكومة بلدها لا تزال لهذا السبب ملتزمة التزاما ثابتا بدعمها لجميع الجهود الرامية إلى جعل العالم خاليا من الأسلحة النووية.

٣١ - وأعربت عن أمل وفد بلدها أن تحقق الدول الأطراف نتائج ملموسة في الدورة الراهنة للجنة التحضيرية تماشيا مع الالتزامات التي تعهدت بها في الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. وقالت إن بلدها يحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في المعاهدة على النظر في الانضمام إليها.

٣٢ - وأضافت قائلة إن معاهدة حظر الأسلحة النووية ستكمّل القواعد المعمول بها حاليا وتعزز الصكوك القانونية القائمة. كما أنها ستسد الثغرات التي تتيح للدول أن تشارك في أنشطة تتعلق بالأسلحة النووية أو تطالب بالاستفادة من وجودها. وأعربت عن تأييد حكومة بلدها لتلك المعاهدة وأشارت إلى أنها عملت مع

الدول المتفقة معها في الرأي بشأن مواد المعاهدة المتعلقة بالالتزامات الإيجابية المنصوص عليها فيها.

٣٣ - واختتمت كلمتها قائلة إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تستحق الثناء لعملها الداعم للاستخدامات السلمية للطاقة النووية. كما أن المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية يؤديان دورا حيويا في النهوض بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٣٤ - **السيد غاليغوس شيريبوغا** (إكوادور): قال إن إكوادور أمّة مسالمة. ومحظور بموجب دستورها تطوير الأسلحة النووية واستعمالها. وتؤمن إكوادور بأن نتائج المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ لا تزال سارية، وأنه من الأهمية بمكان، نظرا لفشل المؤتمرين الاستعراضيين لعامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ المقلق في التمخض عن وثائق ختامية، أن ينجح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، لأن فشله ستكون له عواقب خطيرة لنظام معاهدة عدم الانتشار.

٣٥ - وأضاف قائلا إن العواقب الإنسانية الخطيرة للتفجير النووي، سواء كان غير مقصود أو متعمداً، لا يمكن أن تعالجها أي دولة أو منظمة دولية. ولذا ينبغي حظر الأسلحة النووية، والتجارب النووية من أي نوع، وإزالتها تماما. وقد صوّتت الجمعية الوطنية لإكوادور مؤخرا تأييدا للتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وسيشكل دخول تلك المعاهدة، التي ستكمّل معاهدة عدم الانتشار وستزيدها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعزيزاً، خطوة هامة على الطريق صوب إزالة أسلحة الدمار الشامل تلك.

٣٦ - واستطرد قائلا إن إكوادور تدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إلغاء الدور الذي تسنده إلى الأسلحة النووية في عقائدها وسياساتها الأمنية. وينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تشملها سياسات الردع النووي الموسعة من خلال التحالفات العسكرية أن تعيد تأطير سياساتها الأمنية. ولا يتسق التحسين المتواصل للأسلحة النووية أو استحداث أنواع جديدة منها مع التزام الدول الأطراف بموجب معاهدة عدم الانتشار بمواصلة نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

٣٧ - وأردف قائلا إن الدول ينبغي أن تعطي الأولوية لنزع السلاح النووي على نحو كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه وشفاف، الذي يمثل السبيل الوحيد للحماية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. وينبغي أن تواصل أيضا التفاوض على صك قانوني ملزم لتقديم ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، ينبغي حماية حق جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز، تماشيا مع المادة الرابعة من المعاهدة.

٣٨ - وأكد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، وهو ما يعزز السلام والاستقرار الدوليين، يسهم إسهاما كبيرا في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. كما أكد أن تلك المناطق ينبغي، حالما تعترف بها الجمعية العامة، احترامها من قِبَل جميع الدول دون شرط. وقال إنه في ذلك الصدد لا يزال إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط، وهو ما دعت إليه الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، يمثل أولوية.

٣٩ - كما أكد أن السبيل الوحيد لضمان عدم استخدام أي طرف للأسلحة النووية إطلاقا مرة أخرى تحت أي ظروف هو حظرها، وإزالتها في نهاية المطاف، قائلا إنه من المقلق لذلك السبب أن بلدانا تبتعد الآن عن النهج المتعدد الأطراف متجهة إلى نهج ثنائي فيما يتعلق بنزع السلاح وتنبذ الصكوك الدولية التي حظيت بدعم واسع النطاق. واختتم كلمته قائلا إن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ من اللازم أن ينجح ويصدر توصيات عملية.

٤٠ - **السيد غونساليس** (كولومبيا): قال إن أحد المبادئ التوجيهية للسياسة الخارجية لحكومة بلده يتمثل في احترام الصكوك القانونية والمؤسسات الدولية. ولذا عززت حكومة بلده ودعمت هدف نزع السلاح العام الكامل الشفاف والمستدام منذ أن دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ. كما أن إنتاج أسلحة الدمار الشامل واستيرادها وحيازتها واستخدامها هي أعمال محظورة بموجب المادة ٨١ من الدستور الكولومبي.

٤١ - وأضاف قائلا إن السلام والأمن الدوليين سيتعززان بعالمية المعاهدة وتنفيذ ركائزها الثلاث بفعالية. وتمثل الدورة الحالية للجنة التحضيرية فرصة أخرى للدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة للعمل معا على تعزيز تنفيذ المعاهدة وبخاصة المادة السادسة منها. ومن اللازم، لكي تحقق ذلك، أن تتجنب تسييس السيناريوهات المتعددة الأطراف التي تشمل مسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار على السواء. وقد أيدت كولومبيا قرار الجمعية العامة ٦٥/٧٣ وتعتقد أن المفاوضات ينبغي أن تبدأ في أقرب وقت ممكن بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية، وهو

ما سيمثل خطوة أساسية صوب نزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية. كما أن كولومبيا طرف موقّع على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

٤٢ - وأكد أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة يساعد أيضا على جعل العالم مكانا أكثر أمانا، ينبثق فيه السلام من التعاون المتواصل والجهود الرامية إلى بناء الثقة.

٤٣ - واختتم كلمته قائلا إن وفد بلده يدعو جميع الدول الأطراف إلى بذل قصاراها للتوصل إلى أوسع توافق ممكن في الآراء في الدورة الحالية وللتمكين من اعتماد وثيقة تبيّن كلا من الالتزامات والإجراءات المحددة الواجب اتخاذها فيما يتعلق بنزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، استناداً إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وإجراءات المتابعة المتفق عليها فيه.

٤٤ - **السيد ريفيرو روساريو** (كوبا): قال إن الأسلحة النووية لا تزال تشكل أكبر تهديد لبقاء البشرية وللحياة على كوكب الأرض، الأمر الذي يجعل نزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية قصوى. والحل الناجع الوحيد هو إزالة الأسلحة النووية وحظرها تماما، بطريقة شفافة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها، رهنا بإطار زمني متفق عليه على نحو متعدد الأطراف. وكوبا من المؤيدين بقوة لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وتحث جميع الدول على التوقيع والتصديق عليها لكفالة دخولها حيز النفاذ في موعد مبكر. وليس مقبولا أن تواصل الدول الحائزة للأسلحة النووية تحديث ترساناتها النووية، انتهاكا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وزيادة دور الأسلحة النووية في عقائدها العسكرية، وخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك ردا على ما يسمى التهديدات الاستراتيجية غير النووية.

٤٥ - وأضاف قائلا إن اعتماد اللجنة توصيات موضوعية سيساعد على ضمان نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. وينبغي احترام ولاية المؤتمر الاستعراضي احتراما تاما والنظر في جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار بطريقة متوازنة، لكفالة مشروعيتها وسلامتها وفعاليتها. وينبغي أن تتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي تدابير عملية ومحددة زمنياً موجهة إلى اتخاذ إجراءات لنزع السلاح النووي، فضلا عن دعوة إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تحميها ''مظلة نووية'' للامتثال لالتزاماتها وتنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها في المؤتمرات الاستعراضية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ تنفيذا تاما، دون شرط مسبق أو إبطاء. وفي هذا الصدد، تأسف كوبا لفشل المجتمع الدولي في عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط. وتأمل أن تدعو اللجنة التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي إلى عقد مؤتمر من هذا القبيل دون مزيد من التأخير. وينبغي للمؤتمر الاستعراضي أن يطالب أيضا بأن تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية ضمانات أمنية لا رجعة فيها للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، وذلك من خلال صك عالمي وغير مشروط وملزم قانونا.

٤٦ - وأكد أن كوبا ما فتئت تعارض محاولات فرض شروط على نزع السلاح النووي وإضفاء الشرعية على الوضع القائم. وقال إنها تدعو إلى وضع نهاية للتلاعب السياسي بشأن مسألة عدم الانتشار استنادا إلى معايير مزدوجة ومصالح سياسية. وهي ستواصل الدعوة إلى احترام حق الدول غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية دون تمييز. ومن الضروري أن تلتزم جميع الدول الأطراف في المعاهدة بتيسير تبادل التكنولوجيا والمواد والمعلومات العلمية والتقنية دعما للاستخدام السلمي للطاقة النووية.

٤٧ - واستطرد قائلا إن حكومة بلده ترفض رفضا قاطعا استخدام حكومة الولايات المتحدة تدابير عدوانية جديدة لتعزيز حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي الخارجي لكوبا بطريقة تعسفية وغير قانونية. كما أن تلك التدابير، الرامية إلى خنق اقتصاد كوبا والتسبب في معاناة شعبها، تقيّد حق الدول غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتدعو كوبا المجتمع الدولي ومواطني الولايات المتحدة إلى كبح جماح سياسة التصعيد والعداء والعدوان اللاعقلانية التي تتبناها حكومة الولايات المتحدة.

٤٨ - واختتم كلمته قائلا إن المبادئ التي تقوم عليها معاهدة تلاتيلولكو يجب أن تسود، لا سيما الالتزام بحل النزاعات سلمياً وبالحظر الدائم لاستعمال الأسلحة النووية والتهديد باستعمالها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وستواصل كوبا دعم الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وتدعو الدول الحائزة للأسلحة إلى القيام، من خلال أفعال محددة، بإظهار إرادتها السياسية للامتثال تماما لكل التزام من التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار.

٤٩ - **السيد بيرموديس ألفاريس** (أوروغواي): قال إن أوروغواي، بصفتها دولة مسالمة وغير حائزة للأسلحة النووية، تؤكد من جديد التزامها الدائم بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وهي تعتبر تعددية الأطراف مبدأً أساسياً من مبادئ نزع السلاح، والأدوات الأساسية للحوار والتفاوض من أجل تحقيق نتائج. وهي تناصر إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وتتسم بالشفافية، دون شروط مسبقة أو تحفظات وضمْن إطار زمني متفق عليه بشكل متعدد الأطراف.

٥٠ - وأضاف قائلا إن أوروغواي تحث الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم الانتشار على الانضمام إلى المعاهدة وتدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة والقيام أيضا بتسريع عملية خفض ترساناتها النووية. كما تحث الدول المدرجة في المرفق ٢ المتبقية على التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أو التصديق عليها دون إبطاء، وتحث الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تكمّل معاهدة عدم الانتشار وتعززها، على النظر في أن تصبح طرفا فيها. وتؤيد أوروغواي عقد معاهدة عالمية وملزمة قانونا بشأن الضمانات الأمنية السلبية، والتفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية قائمة على عدم التمييز وتعددية الأطراف وقابلة للتحقق منها. ويسهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في تحقيق الإزالة التامة للأسلحة النووية. وقد أنشأت معاهدة تلاتيلولكو أول منطقة من هذا القبيل في بقعه ذات كثافة سكانية، الأمر الذي يشكل مصدر إلهام لإنشاء مناطق مماثلة في أماكن أخرى.

٥١ - واستطرد قائلا إن أوروغواي تؤيد الحق في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وتطويرها ونقلها وتساند دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشجيع تطوير الطاقة الذرية واستخدامها العملي للأغراض السلمية. وتمثل ضمانات الوكالة ركيزة أساسية لنظام عدم الانتشار، وقد وقعت أوروغواي اتفاق ضمانات فضلا عن بروتوكول إضافي مع الوكالة.

٥٢ - وتابع كلامه قائلا إن أوروغواي تشعر بقلق بالغ بشأن العواقب الإنسانية الكارثية لأي استعمال للأسلحة النووية وتشدد على الحاجة إلى تصرّف جميع الدول وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وتأسف أوروغواي لاستمرار دور الأسلحة النووية في بعض العقائد العسكرية الوطنية، إلى جانب الإجراءات التي تتخذها بعض البلدان لتطوير وتحديث أسلحتها النووية والبنى التحتية المرتبطة بها. ويساور أوروغواي القلق أيضا بشأن مخاطر التفجير النووي غير المقصود أو احتمال استخدام جماعات إرهابية للمواد النووية.

٥٣ - وأعرب في ختام كلمته عن أمل وفد بلده في أن يتمكّن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ من التوصل إلى نتيجة تساعد على دفع الأمور قُدُماً، بدلا من العودة إلى الوراء.

٥٤ - **السيدة سيراتو** (هندوراس): قالت إنه من المؤسف أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ قد فشل في اعتماد وثيقة ختامية، بسبب عوامل سياسية لا صلة لها بالمعاهدة. وقد أيدت هندوراس على مر السنين جميع المبادرات والإجراءات الرامية إلى تعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، إلى جانب جميع الجهود التي تفضي إلى تجديد التزام المجتمع الدولي بالتحرك صوب إزالة أسلحة الدمار الشامل من خلال مفاوضات متعددة الأطراف قائمة على مبادئ التحقق واللارجعة والشفافية. وتؤدي المناطق الخالية من الأسلحة النووية دورا حيويا في رفض أسلحة الدمار الشامل، وتمثل أساسا متينا للحظر الشامل للأسلحة النووية. وتفخر هندوراس، في ذلك الصدد، بكونها طرفاً في معاهدة تلاتيلولكو، التي أنشأت منطقة من هذا القبيل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٥ - وأعربت عن قلق وفد بلدها بشأن زيادة مخاطر استعمال الأسلحة النووية، سواء كان متعمدا أو غير مقصود، والعواقب الإنسانية الكارثية التي ستنجم عن ذلك. وأكدت أن هندوراس تؤيد تأييدا تاماً جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن، الذي ينبغي لأعضائه الدائمين أن يرقوا إلى مستوى المسؤولية الكبيرة التي أناطها بهم ميثاق الأمم المتحدة. وقالت إنها تؤيد أيضا معالجة التوترات والتهديدات لسلام العالم عن طريق المفاوضات الدبلوماسية.

٥٦ - واسترسلت قائلة إن معاهدة حظر الأسلحة النووية تمثل خطوة هامة في ذلك الصدد. وهندوراس من بين الدول السبعين التي وقعت على تلك المعاهدة وهي حاليا بصدد التصديق عليها. وتعكس المعاهدة قلقا متزايدا بشأن خطر الوجود المستمر للأسلحة النووية وحيازتها الأوسع نطاقا والعواقب الإنسانية الكارثية لاستعمالها. وتكمل المعاهدة وتعزز معاهدة عدم الانتشار وغيرها من الاتفاقات القائمة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

٥٧ - وتابعت كلامها قائلة إن الإنفاق على الأسلحة يحرم الناس من الموارد الشحيحة التي تلزم على وجه الاستعجال لتلبية احتياجاتهم الأساسية، ويعوق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتدعو هندوراس البلدان المنتجة للأسلحة إلى الوقف الاختياري لبرامجها المتعلقة الأسلحة.

٥٨ - وأكدت في ختام كلمتها ضرورة القيام، بأسرع ما يمكن، بالإعلان عن ترشيح الرئيس المعيّن للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠، لكفالة تعيين أعضاء المكتب في أقرب وقت ممكن.

٥٩ - **السيد موريكو** (كوت ديفوار): قال إن الأسلحة النووية لا تزال، بعد ما يقرب من ٥٠ عاما على دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، تحتل مكانة خاصة في الترسانة الأمنية لعدد من الدول. ومع أن استعمال هذه الأسلحة قد تناقص في السنوات الأخيرة، فإن عقيدة الردع النووي ستواصل ازدهارها. فبعض الدول تحتفظ بما يصل إلى ١٥ ٠٠٠ سلاح نووي لدواعي الدفاع عن النفس، ولكن ذلك لا يعكس تغيّر المواقف والقانون الدولي، الذي تعزز في ٧ تموز/يوليه باعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية التي كانت كوت ديفوار من بين أولى البلدان التي وقّعت عليها. وستعزز معاهدة حظر الأسلحة النووية معاهدة عدم الانتشار، ولن تُضعفها، مثلما قال البعض، وذلك لأنها لا تتناول عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب بل تتناول أيضا إزالة تلك الأسلحة في نهاية المطاف، وهو شيء لم يتمكن أي صك قانوني دولي سابق من تحقيقه. وقال إن بلده يحث جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي لم توقّع أو تصدّق على معاهدة حظر الأسلحة النووية على التوقيع أو التصديق عليها في أقرب وقت ممكن.

٦٠ - وأضاف قائلا إن كوت ديفوار تدعو الدول الأطراف إلى احترام التزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، لا سيما مادتيها الرابعة والسادسة. وينبغي حماية حق كل دولة في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وينبغي أن تكون الدول قادرة على تسخير المزايا الهائلة التي تتيحها التكنولوجيا النووية من أجل تنميتها. ويرحب وفد بلده، في ذلك الصدد، بالتعاون الناجح مع اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، الذي أدى إلى إقامة مرفق جيوفيزيائي وافتتاح أول مركز للعلاج الإشعاعي في البلد في أبيدجان لعلاج السرطان. وتعتزم حكومة بلده مواصلة الاستثمار في ذلك المجال.

٦١ - واستطرد قائلا إن هناك خطر عدم بلوغ أهداف إنهاء سباق التسلح وتحقيق نزع السلاح العام الكامل إطلاقا. فالتوترات المستمرة بين الدول النووية الكبرى، وتعزيز الترسانات النووية وتحديثها، وتقويض بعض المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي، والركود المستمر في آليات نزع السلاح هي أمور ليست مطمئنة. ولا تزال الإزالة التامة للأسلحة النووية هي الضمانة الوحيدة ضد حيازة تلك الأسلحة واستعمالها من قِبَل جهات فاعلة من غير الدول، لا سيما الإرهابيين. ويدعو بلده الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تقديم ضمانات أمنية كافية للدول غير الحائزة لتلك الأسلحة، من خلال صك عالمي ملزم قانوناً لمكافحة استعمال تلك الأسلحة ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

٦٢ - وتابع كلامه قائلا إنه نظرا لأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل خطوة أساسية لتعزيز نزع السلاح، فإن كوت ديفوار تدعو دول الشرق الأوسط إلى الانخراط في مفاوضات شاملة تنقذ تلك المنطقة الحساسة، وكذلك كوكب الأرض، من كارثة إنسانية ذات عواقب مؤكدة ولا رجعة فيها. ولا يزال الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة والتوصل إلى نتيجة ناجحة للمفاوضات بشأن كوريا الشمالية يمثلان تحديين رئيسيين أمام تعزيز ركيزة عدم الانتشار من ركائز معاهدة عدم الانتشار.

٦٣ - واختتم كلمته قائلا إنه من المؤسف أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ قد فشل في اعتماد وثيقة ختامية، وهو أمر يقوض شفافية المعاهدة ومصداقيتها. وينبغي للدول الأطراف، لذلك السبب، أن تكون مرنة، لأن عالمية المعاهدة لا يمكن أن تتحقق في غياب ما يلزم من إرادة سياسية لتحقيق نتائج ملموسة.

٦٤ - **السيد خايمه كالديرون** (السلفادور): قال إن الأسلحة النووية لا تضمن الأمن؛ فهي تشكل، على العكس من ذلك، تهديداً للأمن والاستقرار في شتى المناطق. وتمثل معاهدة عدم الانتشار اتفاقا تاريخيا يُظهر استعداد الدول الحائزة للأسلحة النووية لإزالة تلك الأسلحة في أقرب وقت ممكن واستعداد دول أخرى، من قبيل السلفادور، التي لم تكن لديها أسلحة من هذا القبيل إطلاقا، لعدم السعي إلى حيازة تلك الأسلحة كضمانة للأمن. ويمثل التقيد العالمي بالمعاهدة أولوية عاجلة؛ ولذا يحث وفد بلده الدول التي ليست أطرافا بعد في المعاهدة على الانضمام إليها في أقرب وقت ممكن. وعدم توافر توافق في الآراء في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ أمر مؤسف. وتدعو السلفادور إلى القيام بالعملية

التحضيرية الحالية بروح بنّاءة وتوافقية. فالمعاهدة لا يمكن أن يستمر سريانها إلا بإيجاد اتفاق فيما بين جميع الأطراف.

٦٥ - وأكد أن بإمكان السلفادور، بوصفها طرفا في معاهدة تلاتيلولكو، ذلك الصك المرجعي بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أن تشهد على أن تلك المناطق تعزز السلام والأمن الدوليين وتساعد على حماية حقوق الإنسان. وأعرب عن تأييد بلده لإنشاء مناطق مماثلة في أجزاء أخرى من العالم.

٦٦ - وأكد أن القرار الصادر عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط عنصر رئيسي في عملية السلام في تلك المنطقة ويشكل جزءاً لا يتجزأ من المقررات التي أتاحت التمديد اللانهائي للمعاهدة. وقال إنه على الرغم من أن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ قد وافق على تدابير محددة لإنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، لم تتحقق نتائج موضوعية منذ ذلك الحين. ويحث وفد بلده جميع الدول الأطراف في المعاهدة على مواصلة اتخاذ موقف إيجابي أمام الجمعية العامة بشأن تلك المسألة، للحيلولة دون تسبّبها في انقسامات في المؤتمر الاستعراضي مثلما حدث في عام ٢٠١٥.

٦٧ - وأكد التزام السلفادور بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى توطيد السلام ونزع السلاح وتعزيز الأمن على نطاق العالم، وقال إنها امتثلت للمادة السادسة من المعاهدة، دون إبطاء أو شروط، وإنها كانت إحدى أولى الدول التي وقّعت على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وهي تدعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك المعاهدة، التي ستحد من التهديد الذي تمثله تلك الأسلحة وتعجّل بتدميرها، إلى الانضمام إليها.

٦٨ - وأضاف قائلا إن التجارب النووية تقوض السلام والأمن والاستقرار الدولي، وتهدد أرواح الملايين. وهذه التجارب تتعارض مع أهداف نظامي نزع السلاح وعدم الانتشار ومع متطلبات المعاهدة. وتدين السلفادور جميع التجارب النووية التي تجري في أي مكان من العالم، وتحث الدول عن الامتناع عن إجراء تلك التجارب وعن أي نشاط يرمي إلى تطوير أو تحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وهي ترحب بإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها علّقت إجراء التجارب النووية، كما يسرّها أن حوارا قد بدأ في هذا الصدد. ويأمل وفد بلده أن تفضي العملية إلى سلام مستقر ودائم، بما يشمل إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي على نحو يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وتدعو السلفادور مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى نظام معاهدة عدم الانتشار. وهي تؤكد من جديد أهمية دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في موعد مبكر وتدعو الدول، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، التي لم توقّع و/أو تصدّق بعد على ذلك الصك، على الإسراع بتلك العملية.

٦٩ - **السيد كالامفريزوس** (اليونان): قال إن الحفاظ على معاهدة عدم الانتشار وركائزها الثلاث وإصدارها وعالميتها هي أعمال في صميم الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب أن تكون معالجتها بطريقة متوازنة مسألة في صُلب مداولات الدول الأطراف. وقد أيدت اليونان، واضعة في اعتبارها مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع، التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونظرا لأن عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ستسهم أيضا في السلام والأمن الدوليين، تهيب اليونان بجميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في تلك المعاهدة أن تصبح أطرافا فيها دون تأخير. فالدور التكاملي للمعاهدتين لا يمكن سوى أن يضيف زخما لمعاهدة عدم الانتشار ويعزز نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذا يؤكد وفد بلده على الحاجة إلى تجديد الجهود المتعددة الأطراف وتنشيط هيئات التفاوض المتعددة الأطراف، لا سيما مؤتمر نزع السلاح.

٧٠ - وأضاف قائلا إن برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن القذائف النووية والتسيارية لا تزال مدعاة للقلق. وتؤيد اليونان الجهود الدبلوماسية الحالية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية، وتدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما تؤيد اليونان التنفيذ المتواصل لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تمثل عنصرا رئيسيا في الهيكل العالمي لعدم الانتشار النووي والأمن الدولي. وهي تثني على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعملها المهني والتقني والمحايد في مجال التحقق من وفاء إيران بالتزاماتها النووية.

٧١ - وأوضح أنه نظرا للزيادة المستمرة في استخدام الطاقة النووية، تشدد اليونان تشديدا خاصا على الركيزة الثالثة من ركائز معاهدة عدم الانتشار، وتؤيد الدور المحوري الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز قدرة الدول على تطوير الطاقة النووية واستخدامها في ظل أكثر الشروط صرامة من حيث السلامة والأمن. وقال إن هذا أمر بالغ الأهمية بوجه خاص فيما يتعلق بالمناطق المتقلبة من قبيل الشرق الأوسط وشرقي البحر الأبيض

المتوسط. ويتطلب ذلك النهج تعاونا تاما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتعاونا دوليا وفيرا وشفافا. ومن الممكن تحقيق بناء الثقة على الصعيد المتعدد الجنسيات من خلال بعثات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم المساعدة الدولية واستعراض الأقران.

٧٢ - **السيد دنكتاش** (تركيا): قال إن تركيا، بوصفها بلدا طرفا في جميع الصكوك والنُظم الدولية الرئيسية لمنع الانتشار، ما فتئت ملتزمة بالتنفيذ التام لمعاهدة عدم الانتشار ومواصلة تعزيزها، وتدعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى الانضمام إليها. وتتسم البيئة الأمنية الحالية بتعقّدها وتقلّبها الشديدين. ومن ثم يلزم، أكثر من أي وقت مضى، إجراء حوار بنّاء وشامل وشفاف لمنع حدوث مزيد من التآكل في هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح، مثلما توضح ذلك حالة معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

٧٣ - وأضاف قائلا إن تركيا تؤيد نزع السلاح النووي المنتظم والتدريجي والقابل للتحقق والذي لا رجعة فيه، وتشجع جميع الدول التي لديها أسلحة نووية على اتخاذ مزيد من الخطوات في ذلك الاتجاه. وسيكون تمديد المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تدابير زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة) خطوة هامة في ذلك الصدد. وتأمل تركيا أن تنجح العملية الدبلوماسية المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية وتفضي إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إخلاءً كاملاً وقابلا للتحقق منه ولا رجعة فيه. وتهيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تمتثل لالتزاماتها الدولية بالكامل وأن تعود إلى معاهدة عدم الانتشار في موعد مبكّر، بما في ذلك إلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تصدّق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٧٤ - وأكد أن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية سيكون خطوة هامة صوب كل من نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وقال إنه ينبغي أن يتمسك الجميع بالوقف الاختياري لكل التفجيرات التجريبية النووية. وتشجع تركيا جميع الدول، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ المتبقية، على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أقرب وقت ممكن. وستتمثل خطوة ضرورية أخرى في بدء مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

٧٥ - كما أكد أن قدرات التحقق النووي المتعددة الأطراف ضرورية لإيجاد عالم خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وقال إن تركيا شاركت من هذا المنطلق في الشراكة الدولية بشأن التحقق من نزع السلاح النووي. كما أن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية يمثل تدبيرا هاما من تدابير عدم الانتشار ونزع السلاح.

٧٦ - وأردف قائلا إن أحد الالتزامات الحيوية لمؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ التي لا تزال دون تنفيذ يتمثل في عقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وتؤكد تركيا من جديد التزامها القوي بإنشاء منطقة من هذا القبيل. وتمثل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية مكوناً حيويا من مكونات النظام العالمي لعدم الانتشار. وينبغي للدول التي لم توقّع وتصدّق بعد على اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية مع الوكالة أن توقّع وتصدّق عليها دون مزيد من التأخير.

٧٧ - **السيدة بلوكار دروبيتش** (سلوفينيا): قالت إن معاهدة عدم الانتشار صك قانوني هام للحوكمة الأمنية العالمية. وتلتزم سلوفينيا التزاما تاما بالحفاظ على العملية الدولية لتحديد الأسلحة، ونزع السلاح، وعدم الانتشار، بوصفها عناصر رئيسية للأمن في أوروبا وخارجها. وقد شعر بلدها بالتشجيع من البيان الصحفي الذي أصدره مجلس الأمن بتاريخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩ وأكد فيه من جديد التزامه بتعزيز أهداف المعاهدة وشدد على قابلية جميع الالتزامات المتعهد بها بموجب المعاهدة للاستمرار وتعزيز كل منها للآخر. وقد جاء ذلك البيان في وقت يتآكل فيه هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. ومن اللازم تحقيق هدف إخلاء العالم من الأسلحة النووية تدريجياً، من خلال التنفيذ التام للمعاهدة، التي لا تزال تمثل حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وتطوير استخدامات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وقد أُحرز تقدم في جميع تلك المجالات الثلاثة.

٧٨ - وأضافت قائلة إن سلوفينيا تدعو إلى التنفيذ التام لخطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، بما في ذلك وفقا للمادة السادسة من المعاهدة. كما تدعو جميع الدول، لا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢، إلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون تأخير ودون فرض شروط مسبقة. وهي تشجع أعضاء مؤتمر نزع السلاح على بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وتدعو كلا من الدول

الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة إلى مواصلة التعاون في عدد من المجالات، من بينها التحقق من نزع السلاح النووي، والقذائف التسيارية، وتخفيض درجة الاستعداد التعبوي للأسلحة النووية، والضمانات الأمنية السلبية.

٧٩ - وأعربت عن الأسف لعدم التوصل إلى اتفاق حتى الآن على الحفاظ على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى. وقالت إن سلوفينيا تدعو الاتحاد الروسي إلى العودة إلى الامتثال لالتزاماته بموجب المعاهدة امتثالاً تاما ويمكن التحقق منه، وتشجع الأطراف في المعاهدة على تمديدها بعد عام ٢٠٢١. فمن اللازم التمسك بالاتفاقات والالتزامات القائمة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وينبغي للدول أن تواصل عدم ممانعتها في إجراء مفاوضات في المستقبل لتعزيز أو عقد اتفاقات جديدة ويمكن التحقق منها بشكل متبادل، على النحو المنصوص عليه في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. وستواصل سلوفينيا استخدام منتدياتها ومحافلها الدولية، من قبيل منتدى بليد الاستراتيجي، للترويج للمعاهدة.

٨٠ - وقالت إن سلوفينيا تعلق، بوصفها بلدا لديه مفاعل نووي قيد التشغيل، أهمية كبرى على عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي أسهمت إسهاما كبيرا في تنفيذ المعاهدة، بما في ذلك برصد امتثال إيران لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، التي تؤيدها سلوفينيا، والتحقق منه. ويرحب وفد بلدها بمحادثات القمة المنفصلة المعقودة بين جمهورية كوريا، والولايات المتحدة، والاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بهدف تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية إخلاءً تاما ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وهي تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى العودة إلى معاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٨١ - واختتمت كلمتها قائلة إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعزز الإطار العالمي للسلامة والأمن النوويين في الدول لحماية البشر والمجتمع والبيئة من التأثيرات الضارة للإشعاع المؤين. وقد كانت السلامة النووية والأمن النووي من بين أولويات سلوفينيا في إطار الوكالة. ويستفيد الجميع من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية للأغراض الطبية والصناعية والزراعية والبحثية. وينبغي أن توفر الذكرى السنوية المقبلة للمعاهدة حافزا إضافيا لتحقيق عالمية المعاهدة والإسهام في عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

٨٢ - *تولى السيد سيد حسين (ماليزيا) رئاسة الجلسة.*

٨٣ - **السيد الحرشه** (ليبيا): قال إنه بعد انقضاء عقود زمنية طويلة على إبرام معاهدة عدم الانتشار، ما زالت مخاطر التسلح النووي باقية في ظل مواصلة عدد من الدول الاحتفاظ بترساناتها النووية. كما يظل هدف نزع السلاح النووي والأهداف الأخرى للمعاهدة بعيدة المنال إذا ما استمر التركيز فقط على التزام الدول غير النووية بعدم اقتناء أي سلاح نووي مع امتناع الدول النووية عن اتخاذ خطوات عملية ملموسة للنزع الكامل للسلاح النووي.

٨٤ - وأكد أن السلم والأمن الدوليين لا يتحققان إذا احتفظت الدول الحائزة للأسلحة النووية بأسلحتها أو لوّحت باستخدامها. وقال إن خير ضمان لعدم استخدام الأسلحة النووية هو عدم إنتاجها وتدمير المخزون منها. وفي ذلك الصدد، يجب ألا يقتصر دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مسألة عدم تحويل الموارد النووية من الاستخدام السلمي إلى الاستخدام العسكري. فالوكالة ينبغي أن تُجبر الدول الحائزة للأسلحة النووية على الوفاء بالتزاماتها بتخفيض ترساناتها النووية، بهدف تحقيق نزع السلاح النووي بالكامل.

٨٥ - واستطرد قائلا إن مصداقية المعاهدة تتوقف على تحقيق التوازن في تنفيذ ركائزها الثلاث، وهي نزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للتقنيات النووية. وللدول كافة الحق غير القابل للتصرف في الاستخدام السلمي للتقنيات النووية. ولأجل ذلك ينبغي قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لتلك الأسلحة بإخضاع مرافقها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول النووية تقديم ضمانات أمنية بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة وذلك بإبرام صك دولي شامل مُلزم قانونا. وتثمّن ليبيا الجهود التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال برنامج الوكالة للتعاون التقني.

٨٦ - وأكد أهمية تنفيذ مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣ المتعلق بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية. وأعرب عن أمل وفد بلده أن تضغط الدول الراعية للمقرر على دول المنطقة لتشارك في المؤتمر. كما أعرب عن القلق إزاء ما يشكله انتشار

الأسلحة النووية من تهديد للأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط، حيث تظل إسرائيل الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد لمعاهدة عدم الانتشار. وطالب المجتمع الدولي بالضغط عليها من أجل انضمامها إلى المعاهدة كطرف غير حائز للسلاح النووي، وإخضاع مرافقها ومنشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨٧ - **السيدة العبّار** (المغرب): قالت إن الدورة الحالية تنعقد وسط حالة دولية آخذة في التدهور باطراد تتسم بتحدي المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار. إذ يتواصل تحديث الترسانات النووية وتطويرها ووضعها في صُلب العقائد العسكرية والأمنية، انتهاكاً لنص المعاهدة وروحها والقصد منها. ويتمثل مصدر متواصل للإحساس بالإحباط في عجز مؤتمر نزع السلاح عن الاتفاق على برنامج عمل متوازن للسماح بالتفاوض على صكوك دولية بشأن نزع السلاح النووي، والمواد الانشطارية، والضمانات الأمنية السلبية، والحيلولة دون تسليح الفضاء.

٨٨ - واستدركت قائلة إنه كانت هناك، مع ذلك، بعض الدلائل المشجّعة في الأشهر الأخيرة، من بينها اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية في تموز/يوليه ٢٠١٧؛ وإنشاء فريق خبراء حكوميين لدراسة دور التحقق في تعزيز نزع السلاح النووي؛ وقرار مؤتمر نزع السلاح إنشاء خمسة أجهزة فرعية لقيادة إجراء مناقشات متعمقة وتوسيع نطاق المجالات التي تشكل أرضية مشتركة، واعتماد مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، الذي دعت فيه الجمعية إلى عقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وينبغي للدول أن تستغل تلك الإنجازات وذلك الزخم لإعادة مسألة نزع السلاح العام إلى صُلب جدول الأعمال الدولي وللعمل على تحقيق أهداف المعاهدة.

٨٩ - وأضافت قائلة إن التنفيذ المتوازن للركائز الثلاث للمعاهدة لا يتسنى إلا من خلال التطبيق العالمي لجميع أحكامها. ونظراً لأن المعاهدة لا تزال حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين، فقد أيّد المغرب دوما المبادرات الرامية إلى توطيد سلطة ذلك النظام وتعزيز عالمية المعاهدة. وقد أرست المعاهدة، من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أسس التعاون الدولي في مجال الاستخدام السلمي للطاقة والتكنولوجيا النوويتين. وأنهى التمديد اللانهائي للمعاهدة، في عام ١٩٩٥، عدم اليقين المتعلق بنظام عدم الانتشار النووي وأضفى على ذلك النظام طابع الاستمرارية. بيد أن فشل آخر مؤتمر استعراضي وعدم إحراز تقدم ملموس بشأن نزع السلاح النووي يُظهران أن الأخطار التي تهدد النظام ما زالت باقية.

٩٠ - واسترسلت قائلة إن المعاهدة تتوقف على وجود توازن مصوغ بعناية بين الحقوق والالتزامات. وتستند مصداقية نظام عدم الانتشار إلى الحفاظ على ذلك التوازن وإلى احترام جميع الأطراف لالتزاماتها وواجباتها بموجب المعاهدة والقيام، بطريقة شفافة ومتوازنة ولا رجعة فيها، بتنفيذ استنتاجات مؤتمر الاستعراض والتمديد لعام ١٩٩٥ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠. ومن دواعي الأسف أن الأهداف الرئيسية التي حُددت في هذين المؤتمرين لم تتحقق، الأمر الذي يقوّض بدرجة متزايدة ما يجب أن يكون لدى الدول من ثقة في أهمية النظام. ونقص الثقة ذلك قد تفاقم بفشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

٩١ - وواصلت كلامها قائلة إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زالت، بعد أكثر من ٢٠ عاما على اعتمادها، لم تدخل حيز النفاذ. كما أن المفاوضات التي طال انتظارها بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم تبدأ بعد. ومع ذلك، يرحب المغرب بالجهود الجاري بذلها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، بدءاً باعتماد مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣. ومن الجدير بالذكر أن تمديد معاهدة عدم الانتشار قد استند جزئياً إلى الالتزام بإزالة الأسلحة النووية من الشرق الأوسط من خلال اعتماد قرار عام ١٩٩٥ بشأن تلك المنطقة. وإضافة إلى ذلك، تتوقف مصداقية المعاهدة على قدرة الدول الأطراف، لا سيما الأطراف الوديعة للمعاهدة، على اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة إنشاء منطقة من هذا القبيل. وتتضمن خطة عمل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠، التي لا تزال سارية، العناصر اللازمة لتوجيه العملية بروح الاحترام المتبادل وشمول جميع الأطراف.

٩٢ - وأعربت عن تأكيد المغرب من جديد التزامه بحق الدول الأطراف في المعاهدة غير القابل للتصرف في تطوير بحوث الطاقة النووية وتقنياتها وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية، لا سيما من خلال التعاون الدولي في ظل رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقالت إن أي محاولة لفرض شروط على ذلك الحق، المنصوص عليه في المادة الرابعة من المعاهدة، يتعارض مع نص وروح المعاهدة والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويؤدي برنامج التعاون التقني للوكالة دورا أساسيا في مساعدة الدول على تحقيق

أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس بشأن تغيُّر المناخ. ولذا من المهم دعم الوكالة في كفالة وصول جميع الدول إلى التكنولوجيا النووية، التي تم تطويرها من أجل استخدامها في قطاعات متباينة وحيوية من قبيل الطاقة والصحة والمياه والزراعة والبيئة، وأيضا في التصدي لتغير المناخ.

٩٣ - **السيد ماريديني** (المراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر): قال إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر والحركة الدولية الأوسع للصليب الأحمر والهلال الأحمر تدعوان منذ عام ١٩٤٥ إلى حظر الأسلحة النووية وإزالتها. وتستند تلك الدعوة إلى ملاحظة اللجنة مباشرةً الآثار الرهيبة للقنابل الذرية في هيروشيما وناغازاكي وإلى استنتاجها أن الأسلحة النووية تتعارض عموما مع القانون الدولي الإنساني، وأنه في حال استخدامها مرة أخرى لن تكون اللجنة الدولية للصليب الأحمر قادرة على تقديم مساعدة إنسانية كافية للناجين.

٩٤ - وأضاف قائلا إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية أوجد مثبّطاً إضافياً لانتشار تلك الأسلحة ويمثل خطوة واضحة صوب تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، مُرسلا إشارة واضحة إلى أن أي استعمال لتلك الأسلحة أو تهديد باستعمالها أو حيازتها هو أمر غير مقبول من النواحي الإنسانية والأخلاقية والقانونية. وتشتد الحاجة إلى إشارة من هذا القبيل الآن أكثر من أي وقت مضى في عالم يتزايد فيه خطر استعمال الأسلحة النووية. كما تقع حوادث عسكرية بين دول حائزة للأسلحة النووية بوتيرة مقلقة. وربما كان خطر احتمال استعمال الأسلحة النووية أكبر في الوقت الحاضر مما كان أثناء الحرب الباردة. وتقوم الدول التي تملك أسلحة نووية بتكييف منظومات أسلحتها بدلا من إزالتها. وبالتوازي مع ذلك، أصبحت نظم قيادة تلك الأسلحة والتحكم فيها أكثر عُرضة للهجمات الإلكترونية. ويشير تآكل إطار نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة إلى وجود اتجاه مقلق نحو سباق تسلح نووي جديد.

٩٥ - واستطرد قائلا إنه في ضوء تلك التطورات المقلقة، تلزم على وجه الاستعجال جهود متضافرة للحد من المخاطر النووية. وقد وُضعت معاهدة عدم الانتشار استجابة للدمار الذي سيلحق بالبشرية جمعاء من حرب نووية. وتقر معظم الدول حاليا بأن الأسلحة النووية لا يمكن أن يكون من المعقول اعتبارها أدوات للأمن. فستكون لها، عند استخدامها حتى على نطاق محدود، عواقب إنسانية كارثية وطويلة الأمد. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تؤكد من جديد الأساس المنطقي الإنساني الذي حفز على وضع المعاهدة في المقام الأول وأن تفي على وجه السرعة بالتزاماتها القائمة منذ أمد طويل بالحد من المخاطر. ويجب أن تلتزم، كمسألة ملحّة، التزاما قاطعا بعدم المبادأة إطلاقا باستخدام الأسلحة النووية؛ وأن تزيل الأسلحة النووية من حالة التأهب ''القصوى''، وأن تلتزم بتقديم إخطار مسبق بالتدريبات العسكرية التي قد تنطوي على إطلاق قذائف أو ناقلات أخرى ترتبط بالأسلحة النووية؛ وأن تعيد إنشاء مراكز الإنذار المبكر المشتركة لتوضح في الوقت الحقيقي الأحداث غير المتوقعة التي يمكن أن تزعزع الاستقرار؛ وأن تحد من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية.

٩٦ - واختتم كلمته قائلا إن نزع السلاح وعدم الانتشار ليسا مجرد أداتين للحفاظ على السلام والأمن الدوليين؛ فهما سبيلان حيويان أيضا للتخفيف من أثر النزاع المسلح عند حدوثه. وهذا هو أيضا هدف القانون الدولي الإنساني. ويمثل احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه في النزاع المسلح، بما في ذلك قواعده التي تحظر أو تقيّد استخدام أسلحة معينة، مسؤولية أساسية للدول.

٩٧ - **السيد عبد العزيز** (المراقب الدائم لجامعة الدول العربية): قال إن انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية يأتي في ظل وضع أمني دولي معقّد، يشهد فيه العالم أزمة ثقة دولية نتيجة عدم إحراز تقدم في جهود نزع الأسلحة النووية، وتخلي بعض الدول النووية، وخاصة تلك الحائزة لأعلى مخزون منها، عن المعاهدات والالتزامات التي التزمت بها تحت ذريعة حماية أمنها القومي وأمن حلفائها، وتواكب ذلك مع تكثيف بعض الدول النووية لسعيها نحو تطوير وتحديث ترساناتها النووية، بما في ذلك تزايد التوجه إلى الفضاء الخارجي ليكون ساحة جديدة لسباق تسلح نووي. وتلك التطورات السلبية تهدد في الصميم مصداقية معاهدة عدم الانتشار. ويجب على جميع الدول النووية أن تنفذ التزاماتها الواردة في الركائز الثلاث للمعاهدة. ولا يعني التمديد اللانهائي للمعاهدة إقرارا من الدول غير النووية باستمرار الدول النووية في حيازتها لأسلحتها النووية لأجل غير مسمى.

٩٨ - وأضاف قائلا إن الإخفاق المتواصل في تحقيق عالمية المعاهدة عقبة رئيسية تقف دون نجاح جهود المجتمع الدولي لنزع الأسلحة النووية ومنع انتشارها. لذا تطالب جامعة الدول العربية المجتمع الدولي بالتحلي بمسؤولياته والعمل على تحقيق عالمية

المعاهدة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، وبأن يطلب مؤتمر المراجعة لعام ٢٠٢٠ من إسرائيل، البلد الوحيد في المنطقة الذي ما زال خارج المعاهدة، أن تنضم إليها فوراكدولة غير نووية، وأن تُخضع جميع مرافقها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٩٩ - واستطرد قائلا إنه من منطلق الترابط العضوي بين التمديد اللانهائي للمعاهدة وتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، من الحتمي النظر في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط كجزء لا يتجزأ من عملية المراجعة. فرغم أن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط هو شأن إقليمي قائم على توافق الآراء من خلال الحوار المباشر بين دول المنطقة، إلا أنه يتخذ كأساس موضوعي له قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط والوثائق الختامية لمؤتمري المراجعة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠، ويشكّل تنفيذا للتعهد الذي سبق وقطعته الدول النووية المودع لديها المعاهدة التي تقدمت بـ ”قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط“، في إطار صفقة تفاوضية متكاملة تم بموجبها الحصول على موافقة الدول العربية على التمديد اللانهائي للمعاهدة، ذلك التعهد الذي تم التأكيد عليه في مؤتمرات المراجعة السابقة التي اعتبرت أن هذا القرار سيظل ساريا حتى يحقق هدفه وغايته.

١٠٠ - واسترسل قائلا إنه على ضوء فشل مؤتمر مراجعة المعاهدة عام ٢٠١٥، وأخذا في الحسبان فشل محاولات عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، على النحو الذي تدعو إليه الوثيقة الختامية لمؤتمر مراجعة عام ٢٠١٠، نجحت الدول العربية في استصدار المقرر ٥٤٦/٧٣، الذي يعهد إلى أمين عام الأمم المتحدة بعقد مؤتمر لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٩، بمشاركة كافة دول المنطقة بإرادتها الحرة وعلى قدم المساواة.

١٠١ - وأشار إلى أن المعاهدة تنص على حق جميع الدول الأطراف غير القابل للتصرف في إجراء بحوث للطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها للأغراض السلمية وتطويرها دون تمييز. وقال إن جامعة الدول العربية تحذر من أن أية محاولات لتقييد هذا الحق ستشكك في مصداقية المعاهدة وأهدافها. كما تذكّر بموافقة جميع الدول الأطراف في المعاهدة في مؤتمرات المراجعة السابقة على إعطاء معاملة تفضيلية للدول غير النووية الأطراف في المعاهدة، مع ضرورة مراعاة احتياجات البلدان النامية.

١٠٢ - وتابع كلامه قائلا إنه لضمان نجاح مؤتمر المراجعة عام ٢٠٢٠، ينبغي للجنة التحضيرية أن توصي، في دورتها الحالية، بأن تؤكد الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة على أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر زاوية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، والضمانة للحق غير القابل للتصرف للدول الأطراف في الاستفادة من استخدامات الطاقة الذرية في الأغراض السلمية؛ وعلى أن التصديق العالمي على المعاهدة هو هدف لجميع دولها الأطراف؛ وعلى أهمية تكثيف الجهود لضمان الانضمام الفوري وغير المشروط لجميع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة لتنضم إليها بصفتها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تعرب الوثيقة الختامية عن القلق العميق إزاء استمرار عدم إحراز تقدم في تنفيذ الدول النووية لالتزاماتها بشأن نزع سلاحها النووي، ومن قيام بعضها بتحديث وتطوير هذه الأسلحة، بل وبنقل سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي، مع التأكيد على أن التمديد اللانهائي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ لا يجب تفسيره على أنه ترخيص بامتلاك الدول النووية لأسلحتها النووية لأجل غير مسمى؛ وعلى أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لنظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وعلى حتمية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ الخاص بالشرق الأوسط؛ وعلى الدور الأساسي للمعاهدة وللأمم المتحدة في إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وباقي أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

١٠٣ - واختتم كلمته قائلا إن اللجنة التحضيرية ينبغي أن تقدم الدعم لتنفيذ مقرر الجمعية العامة ٥٤٦/٧٣، وأن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى مؤتمر المراجعة عام ٢٠٢٠ وإلى الدورات المقبلة لمؤتمر المراجعة ولجانها التحضيرية تقارير عن تنفيذ ذلك المقرر.

انتهت المناقشة التي يغطيها هذا المحضر الموجز الساعة ١٧:٢٥.